

الحسم

عاد العشرات منهم في نعوش نتيجة قتالهم لأهلهم في المناطق السورية الأخرى.

ويبلغ عدد الدروز في سوريا أكثر من ربع مليون، يقطنون بنحو رئيسي في منطقة «جبل العرب» في محافظة السويداء وفي بعض قرى ريف دمشق وفي الجولان.

وقابلت دمشق مواقف جنبلات بفتور لافت، لكنها لم تدفع باتجاه شن حملة واسعة عليه، على غرار ما حدث في عام 2005 إثر القطيعة التاريخية التي تلت اغتيال الرئيس رفيق الحريري

وانسحاب الجيش السوري لجنبلات لا إلا أن التجاهل السوري لجنبلات لا بلغي حقيقة أن الأخير التقى عدة مرات في الفترة الأخيرة، من دون تكليف رسمي أو صفة بروتوكولية محددة، صنّاع القرار في أنقرة والسدوحة وموسكو، وهي عواصم ثلاث تؤدي حالياً دوراً كبيراً في ما يمكن أن ينتهي إليه المستقبل السياسي لسوريا في المدينتين القريب والبعيد.

وعلى الرغم من أن الرئيس السوري قد التقى أخيراً النائب طلال أرسلان على رأس وفد كبير من مشايخ الدين الدرزي، إلا أن الحملات غير المسبوقة على الوزير وهاب التي تشن في وسائل إعلام المعارضة السورية، تدفع باتجاه التأكيد أن وهاب دون سواه هو من



وهاب: لم يذكر اسم وليد جنبلات في اللقاء، لا من قبل الرئيس الأسد



يعمل في الوسط الدرزي في سوريا. ولعل من المجدي التذكير بأن وهاب هو الشخصية السياسية اللبنانية الوحيدة التي سمح لها النظام السوري صراحة، منذ سنوات، بالعمل في الداخل السوري، من قبيل فتح مكاتب حزبية وتوزيع آلاف النسخ من المجلة الحزبية التي يصدرها، إضافة إلى أنه ضيف شبه دائم في الندوات التعبوية التي ينظمها حزب البعث العرب الاشتراكي في مختلف المحافظات.

وتتهم المعارضة السورية وهاب بأنه يعمل على تسليح الدروز في سوريا، ووجهت إليه هذا الاتهام الناطقة الرسمية باسم المنظمة السورية لحقوق الإنسان منتهى الأطرش. وكان يمكن هذا الاتهام، الذي لم يُقدّم عليه أي دليل، أن يمر مرور الكرام، لولا أنه لم يات من ابنة قائد الثورة السورية سلطان الأطرش، الذي يحتل في الموروث الشعبي السوري والعربي مكانة استثنائية، ولا يكاد يخلو بيت درزي في السويداء من صورته.

وبالعودة إلى الصورة التي جمعت ونام وهاب بالأسد، تبين بحسب الموقع الإلكتروني لحزب التوحيد العربي أن هناك صورتين، لا صورة واحدة: الأولى تجمع الأسد وهاب، والثانية يظهر فيها نجل وهاب البكر، هادي. وعن هذه المسألة أوضح وهاب أن «هادي لم يحضر اللقاء، بل رافقني في الزيارة وطلب أن يأخذ صورة مع الرئيس الأسد، وهذا ما كان». إلا أن هذا التوضيح لا يلغي الكثير من التاويلات بشأن وجود رغبة لدى وهاب في إشراك نجله هادي مبكراً في العمل السياسي وتأسيسه جمعية شبابية باسم «شبيبة حزب التوحيد العربي»، وهو ما يترك انطباعاً بأن الشاعر الذي رفعه وهاب في بداية تموضعه السياسي وانفصاله عن طلال أرسلان بـ«محاربة التوريث في المجتمع السياسي الدرزي» قد بات قابلاً للنقاش.

كلام في السياسة

عون في «الثلاثي»، وحلفاؤه في «الرباعي»

جان عزيز

دستور لا تُعرف مفاصله ولا صلاحياته: من هو رئيس السلطة التنفيذية؟ ما هو موقع رئيس الجمهورية في مجلس الوزراء؟ ما هي علاقة الوزير برئيس الحكومة بعدما تحولوا في «الجمهورية الثانية» شريكين نذنين؟ فضلاً عن عشرات الفجوات الدستورية الأخرى: متى يوقع الوزير مرسوماً؟ متى يوقعه رئيس الحكومة؟ ماذا إذا لم يفعل؟ لا بل ماذا إذا لم تتم الاستشارات المؤسسة لموقعها الدستوريين بداية؟ أو لم يتم التكليف؟ أو لم يتم التالف؟ كلها أسئلة لا أجوبة لها في دستور النظام المنخور حتى العظم، الذي في عهده تعمل هذه الحكومة. ثم صحيح أيضاً أن حكومة ميقاتي نفسها تعيش في ظل تجاذبات إقليمية ودولية كبرى، تكاد تكون غلبت كونياً لإعادة تشكيل النظام العالمي الجديد، بعد عقدين من فوضاه وترنحه على رجل واحدة. وفي هذا التجاذب، تصير مروحة المناورات أكثر اتساعاً، وتصير لظلال المواقف مساحات أكبر من المواقف نفسها. فكيف بها في ظل سياسات بلدية حريائية، ورجال من ألوان قوس قزح وسرايات الصحراء؟

لكن الصحيح أيضاً أن في الحكومة الحالية مشكلة أخرى. إنها مشكلة «ناسين» اثنين، اثنين من لبنانيين اثنين، ففيها أولاً ميشال عون، الرجل الذي غادر «لبنان القوي» في التسعين، وحسب نفسه عائداً إلى «لبنان أقوى» أو حتى «الأقوى» بعد عقد ونصف. رجل عاش وقاات وحكم في ظل «الجمهورية الأولى»، ومن أجلها. لم يعرف زمن الطائف، ولم يسلم به أو يقبله. لم يقرأ «الترويكا» ولم يعش «غسل القلوب» ولم يتكيف مع «مكتسبات» الميثاق الجديد ولم يتأقلم مع «مقتضياته». وفي المقابل، هناك في الحكومة من ولد في عهد الطائف، حتى استبطنه طبيعة ثانية، وميثاقاً منزحلاً يوماً بعد يوم، ودرجاً بعد درج. في الحكومة من عاش عقداً ونيف بلا شريك، وبلا محاور، وبلا حتى «أخر»، فكيف بند.

هكذا تبدو حكومة ميقاتي كأن فيها عون الآتي من تصورات الحلف الثلاثي في نسخته للقرن الواحد والعشرين، مختزلاً في قريحته، بل حتى في شخصه، فيما الآخرون فيها أتون - عن حسن نية - من تصورات «التحالف الرباعي» وديمقراطيته التراتبية، في صيغة اعتقدوا أنها صالحة لكل يوم وعقد وقرن. بلا أحكام قديمة، ولا إدانات أو اتهامات، على طاولة تلك الحكومة ناس من زمنين مختلفين، في زمن ضاغط على الاثنين، ووسط واجب عليهما أن يسرعا الزمن ويكفاه ويثمره، تحت طائلة الخروج منه.

في الحكومة الحالية أزمة بنيوية تتخطى كل أبعادها الظاهرة والمعروفة، صحيح أنها أولاً تشكيلة حكومية غير منبثقة من أكثرية نيابية منسجمة وموحدة، بمعنى أن القوى الشعبية التي انتخبت في الأساس النواب الذين سموها، ليست قواعد متألفة الهوى أو البرامج أو التطلعات. يكفي تدليلاً أنها مركبة من قوى سياسية خاضت معاركها الانتخابية، بعضها ضد بعض، في الأوس القريب، لا بل يرحح أنها ذاهبة أيضاً إلى حوض المواجهات نفسها في الغد الآتي كذلك، بعضها ضد بعض أيضاً، لتبدو الحكومة بالنسبة إلى القوى التي تولفها مجرد هلالين مفتوحين في فسحة زمنية من الوقت مستقطعة بين ما يحصل في الخارج وما سيمليه هذا «الحاصل» على داخلنا.

أو كأنها لجهة تركيبتها السياسية نوع من «ملاذ موقت آمن» للمتحاربين المتضادين، كما كانت أعرف الحروب السرية تنظم تلك الملاذات أيام الحرب الباردة. أو حتى مثل الوقوف على درجة واحدة من سلالم الحارة في حروب - لعب الأطفال. من يعتل تلك الدرجة من أطفال اللعبة، يسترح موقفاً من فعلة الهجوم وعرضة المهاجمة في أن، ولمجرد برهة، قبل أن ينزل عنها فيستأنف القتال مع من كان يجاوره على تلك العتبة قبل لحظة.

حكومة نجيب ميقاتي بهذا المعنى لا يمكن أن تشكل لناسها وشعوبها وحتى وطنها «أمة» في استعادة لمفهوم ناصيف نصار لتلك المفردة. يقول الفيلسوف «القومي» إن تلك الكلمة تحتل جذرين في اللغة: إما أن تكون من مصدر «أم» بمعنى الوالدة، وبالتالي الأصل والمكان الذي ناتي منه. فتكون وحدة الأمة هي وحدة الجهة المنشئة لناسها، أي وحدة الما قبل. وإما أن تكون من مصدر فعل «أم»، أي قاد واتجه، فتصير الأمة معنى الوحدة لجهة الما بعد، أي وحدة الهدف والتطلع والغاية التي نذهب إليها ونتجه صوبها و«نؤمها». حكومة ميقاتي لا يمكن أن تشكل «أمة»، ولا بأي معنى من المعنيين، فهي آتية من أمكنة غير موحدة، وذاهبة إلى وجهات متناقضة، أقله انتخابياً.

وصحيح ثانياً أن هذه الحكومة بالذات، بكل تلك العطوبات المذكورة، تعيش في ظل نظام دستوري معتور. نظام مملوء على الورق بالثغر التي لا أعرف ديمقراطية عدنا لسدها ومعالجتها وتفسير مرادها وتحويلها مرونة دستورية للتشغيل بدل التعطيل. تعيش حكومة ميقاتي، كما كل حكومات عهد «الطائف» قبلها، في ظل

علم وخبر

الحرص على التوازن الطائفي

«حرصاً على التوازن الطائفي»، طلب محافظ بيروت بالإجابة ناصيف قالوش، ضم 15 مواطناً إلى قوائم المتعاقدين مع بلدية بيروت، أهم ميراثهم «الانتماء إلى طائفة» معينة. ويصّر أحد أعضاء المجلس البلدي على توظيف ثلاثة من هؤلاء لا يملكون الشهادات المطلوبة للتعاقد معهم، بعد فشله في الحصول على تعديل لشهاداتهم من لجنة التعديلات في وزارة التربية، بناءً على طلب مجلس الخدمة المدنية.

الراعي: حتمية قانون انتخابات جديد

يجزم البطريك الماروني بشارة الراعي أمام زواره بأن بكركي لن تسمح أبداً بحصول الانتخابات النيابية وفقاً لقانون الستين، وأن اللجنة المكلفة إعداد قانون انتخابي ستوصل قريباً إلى اقتراح يرضي الجميع. وينوي الراعي دعوة جميع النواب المسيحيين، لا الموارنة فقط، وبعض الفاعليات المسيحية الأخرى إلى لقاء في بكركي. ويشدد الراعي أمام من يلتقيهم على وجوب أن تتقدم الأصوات المطالبة بتحسين الأمور المعيشية كل الأصوات الأخرى.

الحلو في ضيافة المر

زار عضو كتل التغيير والإصلاح النائب ميشال الحلو، النائب ميشال المر في مركز المر الانتخابي في عمارة شلهوب - الزلقة الأربعة الماضي عند الساعة الرابعة، وأمضى في ضيافته ساعة وربع ساعة في أول زيارة لنائب من التكتل للعمارة منذ الانتخابات البلدية الأخيرة. وأكد الحلو أن الزيارة شخصية مرتبطة بعمل بعيد عن السياسة.

تخفيف الإجراءات حول المخيم

وعدت لجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني بعض المعنيين بملف إعادة إعمار مخيم نهر البارد بأن يخفف الجيش اللبناني من إجراءاته حول المخيم من خلال إلغاء التصاريح وخفض عدد الحواجز عن مداخله الرئيسية.

ما قل ودل

أصدر وزير الداخلية والبلديات مروان شربل، قراراً فوض بموجبه صلاحية توقيع تراخيص الزجاج الحاجب للرؤية (فيميه)، إلى المسؤول عن أمنه الشخصي الرائد سعد



كبيرون. يُذكر أن آلية منح هذه التراخيص مثلت أحد أبواب الفساد في الداخلية خلال عهد سابق، ووصل سعر التراخيص الواحد في بعض الأحيان إلى ألف دولار أميركي.